



**هذا العقد هو للإطلاع فقط**  
**وعليه يمنع منعاً باتاً تعينة مسودة العقد تحت طائله استبعاد العارض عند فض العروض**

**عقد تزيم شراء الرخص والدعم التقني للأنظمة وبرامج الامتثال المعلوماتية العاملة في مصرف لبنان للتحقق من الامتثال وفق المعايير الدولية لمدة ثلاثة سنوات**

فيما بين :

**الفريق الأول :** مصرف لبنان الممثل بحاكمه بالإنابة - دكتور وسيم منصوري  
المسمى في ما بعد "المصرف"

**الفريق الثاني :** شركة .....  
..... المسجلة في السجل التجاري في .....  
..... تحت رقم ..... بتاريخ .....  
..... والممثلة ب .....  
..... المسمى في ما بعد "الملتزم"

لما كان "المصرف" يرغب تزيم شراء الرخص والدعم التقني للأنظمة وبرامج الامتثال المعلوماتية العاملة في مصرف لبنان للتحقق من الامتثال وفق المعايير الدولية لمدة ثلاثة سنوات وفقاً للشروط والمواصفات المنصوص عنها في العقد الحاضر (المسمى في ما بعد "الالتزام")،

ولما كان "الملتزم" متخصصاً .....  
..... وقد أبدى رغبته بتنفيذ "الالتزام" عن طريق تقديم عرض إلى "المصرف" بهذا الخصوص تاريخ .....  
..... مرفق ربطاً صورة عنه (المسمى في ما بعد "العرض")،

ولما كان "المصرف" قد وافق على العرض المقدم من "الملتزم" ،

لذلك ،  
فقد اتفق الفريقان بالرضى والقبول المتبادلين على ما يلي :

**المادة الأولى :** تعتبر المقدمة أعلاه و"العرض" جزئين لا يتجزآن من العقد الحاضر.

**المادة الثانية :** يعتبر دفتر الشروط الخاص بمشروع تزيم شراء الرخص والدعم التقني للأنظمة وبرامج الامتثال المعلوماتية العاملة في مصرف لبنان للتحقق من الامتثال وفق المعايير الدولية لمدة ثلاثة سنوات والمستندات المرفقة به والموقعة من "الملتزم" وفقاً للأصول جزءاً لا يتجزأ من العقد الحاضر.

**المادة الثالثة :** في حال وجود تعارض بين مضمون المستندات المذكورة في المادة الثانية أعلاه، يؤخذ بمضمون العقد الحاضر الذي ينفرد في التطبيق على أي منها.

**المادة الرابعة:** يتعهد "الملتزم" بتنفيذ "الالتزام" على أكمل وجه وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها والمفصلة في دفتر الشروط والمستندات المشار إليها في المادة الثانية أعلاه .

**المادة الخامسة** : حددت مدة تنفيذ "الالتزام" من تاريخ ..... وتنهي بتاريخ ..... ضمناً (المسماة في ما بعد "مدة العقد").

## المادة السادسة :

أ- حدد بدل "الإلزام" بمبلغ سنوي مقطوع قدره ..... ( فقط لا غير ) (المسمى في ما بعد "البدل") وفقاً لما يلي:

لا يحق "للملتزم" أن يطالب بأي زيادة على "البدل" لأي سبب كان مهما كان نوعه أو مصدره ولائية جهة كانت. يشمل "البدل" المصاريف والرسوم والضرائب كافة المرتبطة بتنفيذ "اللتزام" بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة ونفقات النقل والأجور والأتعاب والأعباء مهما كانت التي تستحق قبل وخلال "مدة العقد".

بـ. يسدد "المصرف" "الملتزم" "البدل" بالليرة اللبنانية على أساس السعر الفعلى للعملة الأجنبية في تاريخ الدفع. ويتم الدفع سنوياً بعد تقديم الملتزم فاتورة تبين المبالغ التي يتوجب دفعها وذلك بالاتفاق مع المصرف وبحسب القاعدة المعتمدة من المصرف. وفقاً لما يلى:

ج- يلتزم "الملتزم" في مهلة أقصاها ..... أيام تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع العقد، بتقديم "المصرف"، كتاب ضمان مصرفي وفقاً للنموذج المرفق في دفتر الشروط يضمن حسن قيامه بتنفيذ موجباته موضوع العقد بملغ قدره 10% من قيمة البدل (كتاب ضمان حسن التنفيذ). يعاد كتاب ضمان حسن التنفيذ الى "الملتزم" بعد مرور ..... على انتهاء مدة العقد وبعد موافقة "المصرف" النهائية والخطية على حسن التنفيذ (الإسلام النهائي).

د- يمكن "للصرف" اجراء المعاشرة حكماً بين أي مبلغ يترتب "للملتزم" وبين أي مبلغ يترتب "للصرف".

**المادة السابعة:** يلتزم "الملتزم"، تحت طائلة عدم السماح لممثليه أو لأي من العاملين لديه أو المتعاقدين معه بالدخول إلى حرم "المصرف"، بالتقيد بالإجراءات الأمنية المتبعة لدى "المصرف" أو التي قد يطلبها "المصرف" خلال تنفيذ الموجبات المطلوبة بموجب العقد الحاضر لا سيما التعليمات التالية:

- إبراز أصل أوراق ثبوتية عائدة له إلى مكتب الإستقبال الموجود في مدخل كل مبني من مباني "المصرف" (بطاقة هوية، إخراج قيد فردي، جواز سفر، رخصة سوق، وثيقة إقامة الشخص الأجنبي) وذلك عند توقيع العقد الحاضر.
- الإستحصال على "بطاقة تعريف" من مكتب الإستقبال لدى "المصرف" مخصصة فقط للتعريف بحاملها (المسمة في ما بعد "بطاقة التعريف").
- الإستحصال على "بطاقة دخول" من مكتب الإستقبال لدى "المصرف" تتيح لحاملها الدخول إلى مناطق محددة في حرم "المصرف" (المسمة في ما بعد "بطاقة الدخول") وذلك بعد إبراز أصل أوراق ثبوتية و"بطاقة التعريف".
- إعادة تسليم "بطاقة الدخول" إلى "المصرف" عند الخروج من حرم.
- إعادة تسليم "بطاقة التعريف" إلى "المصرف" عند انتهاء "مدة العقد".
- الإمتاع عن إدخال هواتف خلوية وكاميرات تصوير وأجهزة الكترونية على إختلفها إلى حرم "المصرف".

ويعود "المصرف" باتخاذ التدابير المناسبة بحق "الملتزم" في حال عدم تقييد هذا الأخير بالإجراءات المطلوبة أو بأي من التعليمات الواردة أعلاه أو في حال سوء استخدام "بطاقة التعريف" أو "بطاقة الدخول".

#### **المادة الثامنة:**

يلتزم "الملتزم" والعاملون لديه بكتمان السر المنشأ بقانون 3 أيلول 1956 ويشمل هذا الموجب جميع المعلومات التي قد يستحصلون عليها من "المصرف" أو قد يطلعون عليها بمعرض قيامهم بتنفيذ الموجبات المطلوبة بموجب العقد الحاضر وعليهم أن يحافظوا على هذه المعلومات بالعناية التي يحافظون بها على المعلومات السرية الخاصة بـ"الملتزم". يكون أيضاً "الملتزم" مسؤولاً تجاه "المصرف" عن المتعاقدين معه بكتمان السر المنوه عنه أعلاه.

#### **المادة التاسعة:**

يتعهد "الملتزم" بالالتزام بشروط وتعاميم كل من وزارة البيئة ووزارة الداخلية والبلديات المتعلقة بالمعايير البيئية المنصوص عليها في قانون حماية البيئة والأنظمة التابعة لها سيماء، حيث ينطبق، مضمون كتابي وزير البيئة رقم 1318/ب 2018 تاريخ 15/05/2018 ووزير الداخلية والبلديات رقم 11780 تاريخ 24/07/2018 والذي يتمثل بما يلي:

- عدم رمي الزيوت المستعملة في شبكات الصرف الصحي او الطبيعة او في المجاري والانهار منعاً للتلوث التربة والمياه السطحية والجوفية.
- عدم تسليم هذه الزيوت إلى جهات تتوي حرقها او استعمالها كوقود بديل مباشرة دون أي معالجة، إلا للجهات الحاصلة على موافقة وزارة البيئة بهذا الخصوص.
- تسليم هذه الزيوت فقط إلى المؤسسات التي يقوم نشاطها على معالجة هذه الزيوت قبل تصرفها، على أن تكون هذه المؤسسات حاصلة على التراخيص القانونية الالزامية وتلتزم بالمعايير البيئية الموضوعة من قبل وزارة البيئة، وفقاً لمرسوم الالتزام البيئي للمنشآت رقم 8471/2012.

ويتعهد "الملتزم"، على كامل مسؤوليته ودون مراجعة "المصرف"، بالالتزام ومتابعة أي تعديل متعلق بالشروط البيئية أو بموضوع تدوير ومعالجة الزيوت قد يطرأ في المستقبل.

**المادة العاشرة:** تطبق القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية في تفسير وتنفيذ العقد الحاضر. تكون محاكم بيروت هي المحاكم الصالحة للبت بأي نزاع قد ينشأ عن تفسير وتنفيذ العقد الحاضر.



مَصْرُفُ الْبَلَانْ  
BANQUE DU LIBAN

**المادة الحادية عشرة:** يتخذ "الملزّم" في ما خص التبليغات وتنفيذ مضمون العقد الحاضر محل اقامة له على العنوان التالي:

**المادة الثانية عشرة:** يخضع أي تعديل في مضمون العقد الحاضر لموافقة الفريقين الخطية والمسبقة.

**المادة الثالثة عشرة:** يلتزم "الملزّم" على كامل مسؤوليته بتأدية رسم الطابع المالي المتوجب على العقد الحاضر ضمن المهلة المحددة قانوناً كما يلتزم بتأدية رسم الطابع المالي على كل فاتورة مقدمة من قبله ومرتبطة بالعقد الحاضر.

**المادة الرابعة عشرة:** حرر العقد الحاضر في بيروت بتاريخ / / على نسختين أصليتين بيد كل فريق نسخة.

الفريق الأول

الفريق الثاني

مصرف لبنان

د. وسيم منصورى